التعليم ودوره في عملية استيعاب القوميات بالدولة

د. عفاف محمد عليش (*)

• **مُلخص:**

يمنحنا التعليم معرفة العالم من حولنا ويطور فينا منظورا جديدا للحياة، فهو أهم عنصر في تطور المجتمع. بدون التعليم لن يكتشف المرء أفكارا جديدة، وذلك يعني أنه لن يستطيع أن يطور نفسه ويبدع، وبدون إبداع ليس هناك تنمية لجوانب الحياة المختلفة.

لا شك أن التعليم يلعب دورا كبيرا في العالم المحتضر. فالأفراد في حاجة لتعليم جيد ليتمكنوا من الاستمرار والتطور والنمو في عالمنا التنافسي. إن مجتمعنا المعاصر يعتمد في نموه على التمكن من تنفيذ حلول أفضل لمشكلاتهم ومشكلات بيئتهم ومجتمعهم.

القومية تضفي الشرعية على سلطة الحكومة، وتستقر السيادة السياسية في الدولة، وهي نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يتميز بتعزيزه مصالح أمة معينة، وخاصة بهدف الكسب والحفاظ على الحكم الذاتي، أو السيادة الكاملة على وطن الجماعة.

الكلمات المفتاحية: الدولة- التعليم- القوميات

(*) عضو هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل ونائب عميد كلية الدراسات العليا.

- **Abstract:**

Education gives us knowledge of the world around us and develops a new perspective on life, as it is the most important element in the development of society. Without education, a person will not discover new ideas, which means that he will not be able to develop himself and be creative, and without creativity there is no development for the different aspects of life.

There is no doubt that education plays a huge role in the presence world. Everyone needs a good education to be able to continue, develop and grow in our competitive world. Our contemporary society depends for its growth on being able to implement better solutions to their problems and those of their environment and society.

Nationalism legitimizes the authority of government, and stabilizes political sovereignty in the country. It is a political, social, and economic system that is characterized by promoting the interests of a particular nation, especially with the aim of gaining and maintaining autonomy, or full sovereignty over the group's homeland.

Key Words: State, Education, Nations

- **مقدمة:**

إن الدولة كيان سياسي اجتماعي، يقوم على عناصر لابد منها، وهي مساحة من الأرض ذات حدود رسمية معترف بها دولياً، وشعب يسكن هذه الأرض ويستعمرها، وسلطة ذات سيادة، تهتم بتدبير شئون الشعب، وحماية الأرض.

وهذه العناصر الثلاثة مجتمعة تشكل ما يسمى بالدولة التي تسير على ضوء قوانين تعتمدها داخلياً، يطلق عليها اسم الدستور، الذي يحدد معالم وشعارات وكيانات وأجهزة السلطة ونظامها.

والمعلوم أن شعب الدولة الواحدة، يتشكل أحياناً من قوميات وأعراق مختلفة، وقبائل شتى، لا يجمع بينها أو توحدها قواسم مشتركة، فالتباين بينها أحياناً يكون في اللغة، والثقافة، والديانة، والأساليب المتبعة في الأعراف والتقاليد الاجتماعية، مما يجعل البون بينها شاسعاً والفرق كبيراً، الأمر الذي يترك فواصل معنوية تسهم الإقليمية في الشرخ بين هذه القوميات، على سبيل المثال القوية العربية، ، والأمازيغية في الجزائر مثلاً.

وقد تتصاعد وتيرة الاختلافات أحياناً، وتتفاقم لتصل إلى حد التناحر، والتطلع إلى الانفصال من الدولة الأم، كما حصل في السودان مثلاً، وكما حدث في نيجريا في السبعينيات من القرن الماضي التي شهدت حرب "بيافرا" ذلك لأن العناصر التي كانت توحد الأمة الواحدة سابقاً في دولة واحدة، قد اهتزت نسبياً، ولم تعد هي وحدها العناصر المعيارية، لرباط الأمة ووحدتها وصهر القوميات والأعراف في بوتقة واحدة، تسمى الدولة، فعناصر مثل وحدة الأرض، ووحدة التاريخ ووحدة اللغة، والمعتقد، والتطلع إلى المستقبل بآمال مشتركة، لم تعد كافية لصناعة الأمة المتعددة الأعراق والقوميات والثقافات، في عالم تكتنفه الشقاقات والدسائس والمؤامرات التي تزعزع الأمن والاستقرار والوحدة، من أجل المصالح التي تسعى إليها بعض الأطراف الداخلية والخارجية.

وانطلاقاً من ذلك صار التعليم من أهم الدعائم التي تعمل على توحيد الأمة، ووحدتها، وتأطير الثقافة التي تعمل على تعزيز وحدة الأمة، والانتماء. فالتعليم هو

عبارة عن نقل العلم والمعرفة إلى الأفراد المتعلمين، والعلم يستوي فيه الأفراد المتعلمون من مختلف البيئات والخلفيات العقيدية والجهوية، ويعمل على إكساب الوعي لكل ممارس له، ونشر الثقافة بين الأمة الواحدة، ورفعها لمرتبة الإتزان (Equlibrium) الذي هو حالة الاعتدال في الميول، فلا يغلب أحدها غيره. ومنه الشخص المتزن وهو الذي يفكر تفكيراً مستقيماً بفطرته وغريزته، مما يسهم في تحقيق الاتجاه العام General Atitude وهو الشعور الجمعي لجماعة ما، أو الشعب من الشعوب نحو قضية معينة.

فالتعليم ينشر الوعي الثقافي ويدعمه، والثقافة تمثل قيم المجتمع، وأعرافه ومفاهيمه السائدة التي يتأثر بها أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم المتعلم وغير المتعلم، والكبير والصغير، والمرأة والرجل، بدرجات متفاوتة، وفق استيعاب كل منهم.

ولكن الثقافة وما تتضمنه من أفكار لا يمكن أن تكون وليدة ليلة وضحاها ولكنها تنمو وتنتشر نتيجة تراكم الخيرات والتجارب والمؤثرات فترة طويلة من الزمن فترسخ في النفوس، وتتأصل في اللاوعي، وتطبع الأفراد بطابعها، ويسيرون على توجهاتها، ويتأثرون بفلسفتها فتسقط بالتالي الشوائب العالقة في الأذهان، والتي تعلي شأن القبيلة أو القومية أو الشعوبية، أو العقدية والجهوية.

فالتعليم هو وسيلة بناء الإنسان المنتمي إلى الوطن الذي يرتبط بالأرض، وما حوت بروابط عقلية فكرية عاطفية، تكون داعمة للانتماء الخالص. ولا يتحقق الانتماء والاستيعاب إلا تحت ظلال دولة القانون، بعد انتفاء دولة القبيلة.

ودولة القانون تقوم على مبادئ وقيم إنسانية، تسهم في خلق الوحدة والاتحاد عبر العدالة والمساواة والحرية، وتطبيق القانون، ولا أحد فوق القانون، ومثل هذه المبادئ هي نفسها ثقافة مستمدة من الوعي العلمي الذي يسهم في استيعاب القوميات، ويدحضها، فتتلاشى وتنتفي تاركة المجال للوحدة القائمة على أساس الإدراك العلمي.

والتعليم يعمل على تفتق العقل، واتساع التفكير وتعميقه، والتخلص من الأحكام المسبقة، والقرارات الارتجالية، ويعمل على تعزيز المنطق والتفكير السليم، ويرفع

الإنسان إلى درجات الانصهار الاجتماعي والوطني، ويحدد تفكيره ومنطقه من خلال الرؤية الحقيقية الصائبة للإنسان بوصفه إنسان يتساوى مع الآخر في كل المقومات الوجودية والخلقية والاجتماعية والوطنية والقانونية، وبذلك تتشكل عملية الأخوة الإنسانية بين جميع أفراد الوطن الواحد، مما يبعد فكرة العرقية والقومية والعصبية القبلية، حيث تكون نظرة الفرد للآخر على أنه مساو له في كل مجالات الحياة وبما فيها الوطن.

فالتعليم بذلك أصبح من أهم العناصر التي تلعب دوراً في تلاشي القوميات، وإسقاط الفواصل بين البشر فلا يترك مجالاً للقبلية ولا للعرقية ولا للوطنية، والملاحظ أن الدول التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال التعليم قد تخلصت من النزعات العرقية والقومية والقبلية لأنها أصبحت دول تسيرها القوانين المعتمدة لديها، وهذا ما تتطلع إليه جميع المجتمعات الإنسانية لتصل كياناتها السياسية إلى مرتبة دولة القانون التي يختفي فيها شبح القومية المأفون.

المبحث الأول: مفهوم القومية

مصطلح القومية، من المصطلحات التي تحدد فئة من فئات المجتمع الإنساني، فالقومية هي جماعة. أعلى من القبيلة وأدنى من الأمة، والقومية يمكن أن تتألف من عدة قبائل تنحدر من أصل واحد ترتبط برابط القرابة القريبة أو البعيدة، وتشترك في اللسان أو اللغة التي تتواصل بها كما تكون بينها قواسم ثقافية مشتركة، وعادات وتقاليد وأعراف تتقارب وأحياناً تكاد تكون واحدة، عوضاً عن التراث الشعبي المشترك.

والقومية عبارة عن جنس واحد من الناس، ولكنه انفصل عن المحيط الجغرافي، واستوطن أراض أخرى قد تكون متاخمة لأرضه أو بعيدة عنها، أو ربما فصلت بين القومية الواحدة، الحدود التي رسمها المستعمر، مما أدى إلى انقسام القومية إلى نصفين.

وعادة ما تحصل عمليات تقارب بين الشطرين عبر الزيارات المتبادلة وبخاصة في الشطر الذي يضم دعامة القومية.

وعندما تكون القومية جزءاً من شعب دولةما ، فإنها غالباً لا تنصهر في شعب هذه الدولة، وتتماهى في الدولة، لأنها عادة ما تكون محتفظة بلسانها وثقافتها ومحيطها الذي يكون متغلقاً على نفسه في معظم الأحيان، ومن خلال تصرفات أفرادها، يلاحظ فيهم عدم الانتماء الكامل، للدولة، وعدم الانصهار مع شعب ومجتمعات الدولة.

يسمى شعب الدولة الواحدة المتجانس الأعراق والقبائل والجنسيات يطلق عليهم اسم القوم، باعتبارهم وحدة واحدة، لا تتجزأ في الكيان الاجتماعي الذي يربطهم، وهو انتماؤهم للوطن الواحد، وتربطهم تلك العناصر التي تقارب بين القبائل المختلفة والأعراق المتجانسة، وهي اللغة ووحدة الدين، ووحدة الثقافة، ووحدة التاريخ، ووحدة التطلع إلى المستقبل، والآمال المنشود تحقيقها في مستقبل الأمة.

فعوامل عدم الانتماء الكامل للدولة، وعدم الرضوخ لقوانين الدولة، وإنماء الانقياد لروابط القومية المتأصلة في عقول أفرادها، هو الحاجز المانع لانصهار القومية في الدولة.

وهذا الهاجس الذي يعمل على تنامي القومية في الأفراد يعد هاجساً طبيعياً متوارثاً ، يساعد على تزكيته الأمية، التي تؤدي إلى قصر النظر، والحد من أعمال التفكير، والشعور بالتعالي، الأمر يسهم في وضع الحواجز والفوارق بين المنتمين إلى الدولة الأم، والمنتسبون إلى دائرة القومية المحدود الأفق والأبعاد.

فالقومية تعزى إلى التمسك بالجذور العرقية ورابط الدم الذي يعلي من شأن كل المقومات الخاصة بالعرق ،سواء اللغة والتراث الثقافي الخاص الضيق في حدوده، والأعراف والتقاليد، ولكنها تكون من منظور محدد. على حسب النظرة الخاصة للأفراد المنتمين إلى القومية، وعلى هذا يكون أقصى حدود الطموح عندهم هو سيطرة القومية على كل شؤونها، ومصيرها، حتى تتمكن من الاحتفاظ بموروثها الثقافي، والحفاظ على تماسكها العرقي واللغوي.

والنظرة إلى القومية، من منطلق فردي يستحوذ عليه الفكر القومي، عادة ما يكون ضيقاً ومحدوداً، ويكون في النفس الوقت انعزالياً، ومنغلقاً على نفسه.

بينما الدولة عبارة عن كيان جامع وشامل، لكل الأعراق والقوميات والقبائل والإثنيات، حيث تعمل الدولة، ومن خلال عناصرها الجامعة والرابطة للأعراف، والأجناس والقبائل، تعمل على صهرها وذوبانها مع بعضها، فالدولة بهذا الوصف، مثل المعمل الكيميائي الذي يعمل على صهر العناصر المختلفة والمتباعدة ليوحدها في عنصر واحد، من خلال التفاعل الإيجابي الذي يعمل على تكوين الأمة وظهورها على الواقع الحياتي.

والقوميات التي تبرز على سطح الأحداث في كل الكيانات السياسية، عادة ما تكون نشطة، ومتجهة عكس مسار الرؤى التي تتبناها الدولة، في سعيها لتوحيد الأمة في ذلك الحيز الأرضي الذي يسمى الدولة والاتجاهات الفكرية للقوميات عادة ما تكون متناقضة مع آمال وطموحات الدولة، التي ترى أن في الوحدة والاتحاد، سر الاستقرار والازدهار والتقدم لجميع الفئات والطوائف العرقية في الوطن.

ويلاحظ أن القومية، يمكن أن تتوحد في حد ذاتها إذا توفرت عناصر الاتحاد والوحدة، فعلى سبيل المثال: عنصر الدين.

فقد ظل الدين على مر تاريخ البشرية، يلعب دوراً مهماً في تشكيل الأمم، فهو يعتبر العامل الأكثر أهمية في توحيد الأمة، بما فيها من قبائل مختلفة وقوميات متباينة، والأعراف متعددة، فأمة العرب. كما يشير ابن خلدن ما، ما كان يجعل لها الملك إلا بصفة دينية ويعزي ابن خلدون استحالة تملك العرب، من غير الدين لما يلي: (إنهم أصعب الأمم انقياداً بعضهم لبعض، نظراً للغلظة والأنفة، وبعد الهمة، والمنافسة على الرئاسة فقلما تجتمع أهواؤهم، فإذا كان الدين بالنبوة أو بالولاية) كان الوازع لهم من أنفسهم، وذهب خلق الكبر والمنافسة منهم، فسهل انقيادهم واجتماعهم، وذلك بما يشملهم من الدين المذهب للغلظة والأنفة، والوازع عن التحاسد والتنافس)[1].

وقد لعبت الأديان دوراً كبيراً في إذ أية الكثير من الفوارق بين الاثنيات ، وعمل على صهر القوميات في كيان الدولة ذلك لأن (المعتقد هو أول أشكال التعبيرات الجمعية

[1]– عبد الرحمن بن خلدون، كتاب المقدمة، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان 1991م، ص 104.

عن الخبرة الدينية الفردية، التي خرجت من حيز الانفعال العاطفي إلى حيز التأمل الذهني)[1].

ويلاحظ أن عامل الدين، ودوره في صهر القوميات، كان سارياً وفاعلاً في بدايات ظهور الدول والكيانات السياسية الاجتماعية، التي كان الدين هو الأساس والعامل الأول في نشأتها، وقد ساعدت على صهر القوميات، في دولة واحدة، وإن كانت القوميات موجودة، إلا أن القوانين الدينية والمفاهيم المنبثقة منها، قد ساعدت على الحد من تناميها، وظهورها، وتأثيرها على نمط الروابط الاجتماعية.

غير أن ظاهرة الانصهار، وتلاشي القومية لم تختفي تماماً حتى تحت ظل الكيانات السياسية الدينية، ولكنها شكلت قاعدة الانطلاق نحو الوحدة والاتحاد، وبالأحرى التعايش مع احتفاظ كل عنصر قبلي، بخصائص تميزه عن غيره، ومع وجود بوارد الحمية، والتمسك باتجاهات القبيلة، فالنعرة العرقية لا يمكن السيطرة عليها في وسط جماعة تهيمن على عقولها، مسألة إعلاء القبيلة والقومية.

والعامل الأساسي الذي يزيد من الفكر القومي في وسط الجماعة، هو الأمية، أو التعليم المتدني الذي لا يتمكن من تزويد الفرد بإبعاد فكرية وبدائل عقلية، تمكنه من النظر العميق في مشكلة الإنشاء إلى الدولة، من خلال الروابط الأخرى، التي تسهم في صهر الأفراد، واندماجهم في مجتمع الدولة الكبيرة، والانتساب إلى الأمة من غير إعادة نظر، أو الاهتمام باعتبارات أخرى جانبية ومترسخة في تفكيره.

فظاهرة القومية تغذيها الدوافع القبلية التي تتنامى مع الفرد حتى تصير من البديهيات في عقول الأفراد، لأن الدافع أو الحافز أو السبب الذي يدفع بالمرء إلى القيام بعمل ما، ومنها الدافع الذي يحدو الإنسان إلى الانتماء الحزبي، أو الانتماء الديني أو الانتماء الاجتماعي.

[1]– فراس السواح، دين الإنسان – منشورات دار علاء الدين، دمشق– سوريا 2002م، ص 47.

مع العلم أن الانتماء إلى الوطن، أمر مقضي، ومفروض على الفرد، ومع ذلك فإن التمسك القومية ، تبروز دوافعها بقوة في معظم الأحيان.

والقومية عندما تنمو أفكارها وتنتشر، تصبح خطراً على تماسك الدولة ووحدتها، وبخاصة إذا كانت الاتجاهات الفكرية للقومية، اتجاهات انفصالية، وتكتنفها تطلعات إلى العيش في مجتمع يمتاز بالخصوصية، والسيادة السياسية، وينتج ذلك بسبب الحرص على تطور القومية، لتصل إلى مرتبة كيان معترف به، ويكون ذلك حادة على حساب وحدة الأمة فالقومية هي من الجماعات العرقية ذات الوعي بالانتماء إلى مجموعة تشكلت مع الوقت وتجسدت، ولها نظامها الاجتماعي الخاص، ومنطقة نقطتها، ولغة معينة تتواصل بها)[1].

وعادة ما تكون اللغة عامل مساعد على تفشي ظاهرة القومية في اللغة بوصفها وسيلة تواصل وتفاهم، تمتاز بأنها متعددة إذ لكل عرق أو قومية لغة خاصة بها، وعلى حسب تعريف فردينان دي سوسور Saussure (إن اللغة نظام من العلامات أو الإرشادات المتغايرة التي تتكون من دال ومدلول وتعبر عن أفكار، ولا تعمل إلا من خلال المجموعة)[2]. الأعراق والقبائل والاثنيات المختلفة، التي تعيش في مجتمع عام، تحت كنف الدولة، مع احترام قوانينها.

والقوميات منتشرة في العديد من دول العالم أو ما زال بعضها يشكل تهديداً للعديد من الدول في العالم، ملوحاً بالانفصال الأمر الذي يزعزع الوحدة في الدولة الواحدة.

وقد أكدت الأحداث والمواقف السياسية التي عاشتها بعض الأمم، على أن للقومية وأفكارها التطرفية، إنزلاقات تؤدي إلى هلاك الأمة ودخولها في مطبات عنيفة ملتوية شديدة الانحدار، تؤدي إلى تمزق ووحدة الأمة، وتفكك كيانها المتماسك القوي الذي يمثل شعب الدولة الواحدة، والتي تجمعه العناصر المعهودة، التي تربط الأمة الواحدة.

---

[1]– أطلس أفريقيا، تشاد – دار النشر، جاغوار، باريس، فرنسا – ط 2013م.

[2]– د. جرجس ميشال جرجس، معجم مصطلحات التربية والتعليم، دار النهضة، بيروت، 2005م، ص 434.

ومن ذلك ما حدث في رواندا حيث أدى طغيان أفكار القومية إلى صراع مرير بين الشعب الواحد، وراح ضحيتهم ألاف الأرواح والضحايا والمشردين. وكذلك ما حدث في دولة سراليون من مشاكل نبعت من الأفكار القومية العنصرية والقبلية المتعفنة، لذلك فإن مشكلة القومية لا يمكن أن تجد حلاً من خلال العنف والحروب والقتال، أو تهجير وتشريع العناصر التي تتطلع للانفصال.

المبحث الثاني: دور التعليم في استيعاب القوميات

تسعى جميع الدول والكيانات السياسية ذات الاستقلال والسيادة إلى ضمان الاستقرار والأمن، والوحدة، وقد سعت بعض الدول إلى فرض الاستقرار بالعنف والقوة، وذلك من خلال المجابهات والمصادمات مع الانفصاليين في داخل الدولة، الأمر الذي يهدد الوحدة الوطنية، ويعمل على تفكيك المجتمع.

ويلاحظ أن بعض الدول كانت تلجأ إلى إخضاع القوميات الانفصالية بالقوة والعنف من أجل إعادة الأمور إلى نصابها، والحفاظ على كيان الدول، حتى تظل متماسكة ومتحدة.

إلا أن هذه الأساليب تزج بالأمة إلى عواقب وخيمة وتظل راسخة في أذهان الجماعات الانفصالية، مما يؤثر بردود فعل سلبية، ولو بعد أزمنة بعيدة.

وقد أثبتت التجارب أن أنجع الوسائل لحلحلة مثل هذه الظواهر، هو اعتماد إستراتيجية غرس الوعي في المجموعات العرقية التي ترفع شعارات القومية، وتلوح بالانفصال.

والبدائل التي تبنتها الدول التي تعاني من مشكلة القوميات تتمثل في التربية والتعليم كوسائل فاعلة، في تحقيق السلام والوحدة، من خلال ترسيخ الوعي الأممي في عقول الأفراد وتعليمهم، مما يؤدي إلى انتفاء الجهل والأمية، التي تسهم في تنامي القومية.

فعملية غرس الانتماء إلى الوطن عبر التعليم هو الأساس الأول الذي تسعى السلطات التعليمية على ترسيخه في المتعلمين، عبر المناهج التعليمية، والمقررات

الدراسية التي تنقل المحتويات المعرفية عبر المدرسة، وعبر نشاطات المعلمين والطاقات العاملة في مجال التربية، إلى عقول المتعلمين بحيث تترسخ تلك القيم الداعية إلى الوحدة الوطنية، والانتماء إلى الوطن بل وحب الوطن، والتمسك بكل القيم التي تعلي من شأن الوطن، وتعكس القيم الهادفة والداعية إلى التضحية من أجل الوطن، ومن أجل الأمة ومن أجل تقدم هذا الوطن وازدهاره، وهذا ما تقوم به المناهج التعليمية، في شتى البلدان من أجل تحقيق الغايات الكبيرة، التي تعمل على الحد من الاشكاليات الكبيرة التق تقف في وجه وحدة الأمة.

والملاحظ أن المنظمات الأمية كمنظمة الأمم المتحدة الجامعة لكل الدول في العالم، قد اهتمت بناحية التعليم والتربية، وذلك بوصف التربية هي الجزء الذي يشمل الانقسامات الأولية للدولة، ويعمل على غرس الوعي، الذي يسهم في تقوية الوحدة الوطنية، عوضاً عن فوائدها الأخرى.

أن المفهوم العام للتربية الذي كان سائداً قديماً في كونها وسيلة لتحصيل المعرفة، ولكن علماء التربية أضافوا تحديدات جديدة إلى هذا المفهوم، فاعتبروا التربية طريقة لإعداد المرء إعداد صحيحاً وصالحاً ومتميزاً بسلوكه الفكري والإنساني، وبقدرته على الوصول إلى مصادر المعرفة وتوظيفها في حل مشاكله ومشاكل مجتمعه.

إن هدف التربية الأساسي لم يعد محصوراً في بناء مجتمعات بشرية متجانسة في الأفكار والآمال والطموحات، وإنما بات يهتم بصورة خاصة، في بناء شخصية الإنسان بناءً متيناً قائماً على أفكار بناءة، وعلى قيم إنسانية وخلقية متماسة، وعلى أهداف تسعى لتعميق جذور العلاقات البشرية في كل مكان وزمان، على وجه الكرة الأرضية[1].

والتربية تكون شمولية في حقول مختلفة كالتربية الدينية التي توجه المرء نحو التقيد بالأخلاق الحميدة. والتعاليم الدينية والسلوك الاجتماعية الصالح، والتربية الرياضية أو البدنية التي تقوم الجسم، وتدرب الفرد على روح الجماعة، والاهتمام بالصحة الجسدية

[1]– د. جرجس ميشال جرجس، مرجع سابق، ص 162.

والعقلية، والتربية المدنية التي تعني بتوجيه الأفراد نحو المسائل القانونية، وكيفية احترامها والتقييد بها والتصرف إزاء المجتمع المدني بطريقة حضارية واعية)[1].

وللتربية الوطنية التي تسعى إلى غرس حب الوطن وترقية الوطنية، بما يدفع الإنسان إلى التمسك بوطنه وحمايته والحفاظ عليه، والعمل على ترقيته وازدهاره والتمسك بالقيم التي توثق الروابط بين أفراد الوطن الواحد، والتربية هي الأساس الذي انبثق عنه التعليم (ويعتبر التعليم رسالة إنسانية وتربوية يعني بتدريب المرء منذ نعومة أظافره على التعرف بأمور الحياة، وعلى كيفية التصرف إزاءالآخرين، واكتساب الخبرات والمهارات بهدف تنمية مواهبة ومداركه، ومساعدته على تخطي المشاكل، وإيجاد الحلول لها، وعلى الإبداع والابتكار في كل مجالات تخصصه ما يؤهله لاستلام المسؤوليات القيادية، وبناء مجتمع راق يسير نحو الأفضل.

إن المجتمعات القديمة التي كانت تفتقد إلى مؤسسات التعليم والتكوين، كانت تعاني الكثير من المصاعب، وظلت غائرة في التخلف والعداوة ، ولكن عندما سنحت لها الظروف لأن تعتمد التعليم وسيلة لنموها، وتثقيف شعوبها، تمكنت من تجاوز المشاكل التي كانت تغمرها، وخطت نحو التحسن وغلبت عليها الثقافة النامية، وبدأت تمثيل نحو التقدم والتطور بخطى ثابتة وواثقة)[2] ونعمت بالوحدة والاستقرار فالتعليم في الوقت الراهن، أضحى وسيلة وحدة الأمة، وتقدم الدولة، ورقي المجتمعات، وتحسين أوضاع الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لأن تعليم عبارة عن دعم وتقوية الكيان الاجتماعي، عبر حيث الوعي الذي ينتج عنه التفكير الإيجابي، الذي ينتفي معه كل الأفكار المتخلفة الهدامة التي تعزي إلى القبيلة والعرقية والقومية والنعرات والحمية العصبية، والعنصرية، التي هي بمثابة ثغرات في لحمة الوحدة الوطنية.

[1]– د. جرجس ميشال جرجس، مرجع سابق، ص 191.

[2]– كمال الدين زايدان، الأبعاد الخفية للتربية، دار الإبداع، العراق، 1986م، ص 69.

ومن أجل توسيع دائرة التعليم على نطاق واسع، حتى يشمل جميع أفراد الكيان الاجتماعي، جعلت الدول التعليم مشاع والتزامي إلى حد معين، وترى الدول أن التعليم هو أساس صناعة الإنسان، وإعداده على حسب ما ترتأيه السلطات المعنية، بتدبير شؤون الدولة.

وكما ورد في الإعلام العالمي لحقوق الإنسان، المادة (26) أن لكل شخص حق في التعليم، ويجب أن يوفر التعليم مجاناً على الأقل في مرحلته الابتدائية والأساسية، ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً، ويكون التعليم الفن والمهني، متاحاً للعموم، ويكون التعليم العالي تبعاً لكفاءاتهم)[1].

(والتعليم حر ما لم يخل بالنظام العام، أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب، ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير وفقاً للأنظمة العامة، التي تصدرها الدولة بشأن المعارف العمومية)[2].

وإذا لم يكن التعليم موضع تقدير المجتمع بأسره وتأييده، فلن يكون المعلمون موضع التقدير والتأييد، فالمعلمون هم الذين يضطلعون بمهمة التعليم في المدارس وتؤدي مؤسسات أخرى مماثلة أدواراً، الأسرة والوسائط الاجتماعية، ومؤسسات ثقافية وتنشط المدارس في صميم الجهود الرامية إلى إرساء الأساس المشترك من مهارات التعليم والمعارف، واحترام الانجازات والالتزام بقواعد السلوك المشتركة والتي لا غنى عنها لاحتراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع.[3]

انطلاقاً من التوصيات الصادرة من المنظمات الدولية، والقرارات التي تتبناها الدول، والقاضية بأهمية تأسيس منابع التربية، ونشر المؤسسات التعليمية في جميع أرجاء

---

[1]– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 26.

[2]– وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، الصادرة عن مجلس النواب، المادة العاشرة.

[3]– اليونيسكو تقرير لجنة الخبراء المشتركة بين الأيلو واليونيسكو في الدورة الخامسة يناير 1988م.

الدولة ويسير التعليم على ضوء المرتكزات الأساسية التي وضعتها الدولة، لتكون أساس المنهاج الدراسي الذي تضعه الجهات المعنية بالتربية، والتي تتخذ من سياسة الدولة، وفلسفة المجتمع وحاجاته، والمستجدات العالمية والإقليمية والوطنية، ورغبات المتعلمين، والتراث الثقافي واللغوي منابع تستمد منها وضع الخطوط العريضة لبناء المنهاج الذي هو بمثابة بوصلة توجه التعليم نحو الجهات التي ترتضيها الدولة، والذي تستمد مقومات بنائه الدولة من معطيات الكتب السماوية التي تعكس الشرائع المنزلة، التي تقود الإنسان إلى بر الأمان عند اعتمادها وتطبيقها.

كما هي مستمدة أيضاً من القيم الإنسانية، التي تنبع من أسس الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وكذلك من رؤية الدولة لمقومات التربية التي تتفق مع ثقافة المجتمع وميوله وتطلعاته ورغباته وفلسفته التي تتفق مع تلك المواثيق الدولية الداعية لحقوق الإنسان.

وعلى ذلك، فإن المنهاج يهتم باعتماد ودراسة الأبعاد الثقافية والاجتماعية والنفسية والتعليمية:

1. الأبعاد الثقافية: وتعني الأطر الفكرية والابستيمية الحاضنة للمنهاج، بما يعكس خصوصية المجتمع وسياقه.
2. الأبعاد الاجتماعية: وتتصل أساساً بحاجات المجتمع، وخصائصه الاقتصادية، والفكرية وقيمه الدينية والأخلاقية.
3. الأبعاد النفسية: وتتصل أساساً بطبيعة المتعلم وخصائصه النفسية، وقدراته وحاجاته وصعوباته، ففي ضوء معرفة خصائص نمو المتعلمين وحاجاتهم واستعداداتهم وميولهم واهتماماتهم ومستوى نضجهم، يتم اختيار المحتويات وخبرات التعليم التي تقتضيتها مرحلة تعليمية ما.

إن معرفة خصائص الحياة خارج المؤسسات التعليمية شرط من شروط بناء المنهج على الصيغة المثلى فلابد من مراعاة مختلف المتغيرات الاجتماعية والسياسية للمجتمع

الذي تحتضنه، حيث يضم المنهج كل ما هو مقبول اجتماعياً، ليتسنى عرضه، حتى يضمن المنهج اتصال المؤسسة التعليمية بالحياة خارجها.

4. الأبعاد التعليمية: وتهتم بالمادة الدراسية من حيث طبيعتها ومصادرها، وممارسات التعليم والتعلم فيها والتوجهات المعاصرة لها.

وتعمل هذه الأبعاد مجتمعة على تحديد المنهج، الذي تترجمه المقررات الدراسية، التي تسعى إلى تحقيقها ضمن وظائفه، كما يقترح جونارت jonnaert وجماعته جملة من الوظائف التي يحققها المنهاج.

1. تحديد الغايات التربوية وضبط التوجيهات الكبرى للنظام التربوي.
2. تجسيد الاختيارت البيداغوجية والإدارية داخل منظومة تربوية ما، وإرساء آليات الإجراءات التعليمية.
3. ضمان الاتساق بين مخطط الأنشطة البيداغوجية والتعليمية وبين الغايات والتوجيهات التربوية.
4. المساعدة على تطوير المتعلمين وتكوينهم تكويناً يتماشى مع سياقهم الاجتماعي والتاريخي والثقافي والديني والاقتصادي والجغرافي واللغوي.
5. تكييف المنظومة التربوية مع سياقها بجعلها تراوح بين المشروع المجتمعي التربوي، والتفتح على العالم.
6. المحافظة على الرصيد الثقافي للمجتمع، والعمل على ترسيخ ذلك في الممارسات والسلوك عبر المدرسة.
7. تحديد ملامح الفرد، وعقلنة العلاقات الاجتماعية، وتسهيل عملية الاندماج في المجتمع.
8. تثبيت التوازن الاجتماعي عبر الترويج لصورة المواطن المثلي.

وتعد هذه الوظائف هي الداعمة، والأساسية في إعداد الأفراد، وتكوينهم تربوياً، ليسهموا في الحياة الاجتماعية بكل فعالية، وليساعدوا على تحقيق الوحدة الوطنية من خلال ما تزودوا به من معلومات واكتسبوا من خبرات، تسهم في الارتقـــاء بالمفاهيم والقيم إلى مراتب تتخطى معها الأفكار المغلوطة، والانغرالية والمنفعلة التي تتمكن التربيـــة، وعملية التعليم من تجاوزها وهدمها[1].

ويعمل المنهج على نشر وترسيخ وظائفه عبر المدرسة وهي المؤسسة التعليمية الرسمية، التي تجمع جميع أفراد المجتمع، وتكون عبارة عن مجتمع مصغر، يشمل جميع فئات وشرائح المجتمع، ويعمل على تحقيق ما يسمى بالانصهار المدرسي: intégration scolaire، وهي مجموعة معايير تعتمدها المدارس لاختيار تلاميذها من كل الأعمار ومن كل الجنسيات، ومن كل الطبقات الاجتماعية، من دون أي تمييز طبقي أو عنصري أو قبلي، بهدف خلق الألفة والمحبة بين التلامذة، وتغليب روح الانتماء الاجتماعية والتعاون الإنساني، على أي غاية أخرى، على اعتبار أن الهدف الأساسي للتربية يكمن في التعليم، وإيصال المعرفة إلى الكل من دون أي تفرقة.

ولا تقوم التربية مطلقاً على التمييز الطبقي أو القبلي أو العنصري، في كل أشكالها، فهذا الانصهار يؤدي إلى إلغاء هذا التمييز، والقضاء نهائياً على أي مجتمع متخلف تسيره الأنانيات والقبليات والعصبيات)[2].

فالمؤسسات التعليمية وعبر نشاطاتها اللاصفية تسعى دائماً إلى دعم الانصهار المدرسي الذي يؤدي إلى صهر التلاميذ وقلع الأفكار التي لا تتناسب مع سياق الوحدة.

والغاية من التعليم هو إعداد الإنسان والاندماج في الحياة الاجتماعية، وتزويده بالخبرات والمهارات التي تساعده على اعتماد نمط السياق العام للحياة في داخل المجتمع، والقيام بدوره كفرد يسهم في تنمية مجتمعه، من خلال المفاهيم الايجابية التي

[1]– المرجع السابق، ص 111.

[2]– د. ميشال جرس، مرجع سابق، ص 112 .

اعتمدها، والتي تمثل القيم المثلى للجماعة، وتعمل المدرسة على تحقيق الاندماج عبر الانصهار الاجتماعي intégration sociale ويقصد به ذلك الاندماج الذي يحصل بين الأفراد داخل المجتمع، من حيث التعاون البناء بينهم، أو من حيث التزاوج والتكامل اللذان يؤديان إلى مجتمع منتظم ومتناسق الأجزاء والعناصر.

يؤدي الانصهار الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد إلى شكل من أشكال البناء المتماسك والمتين، فتبدو تطلعات المجتمع واحدة، والأهداف متطابقة، والمصير المشترك واحد لا خلاف عليه.

فالتعليم يقوم بتحضير التلاميذ وتهيئتهم وطنياً واجتماعياً ليشكلوا نواة صحيحة لمجتمع صحي معافى، ويعتبر الاندماج في المدرسة لكل التلاميذ من كل الأعمار والميول والطبقات والفئات شكلاً من أشكال الانصهار الأولى في بنية المجتمع العام[1].

وعبر الانصهار الاجتماعي الذي يؤدي إلى إزالة الفوارق، وصهر الأفراد في قالب اجتماعي إيجابي يتفق مع تطلعات الدولة في بناء وتدعيم الوحدة الوطنية، التي تعمل على إذابة الأفكار القومية والقبلية والعنصرية، وتعمل على تنمية الارتقاء évoluation-growth والذي يعني التغيرات المتتابعة والمتناسقة التي تصيب الجسم والعقل، منذ ولادة المرء وحتى نهاية حياته، فالجسم يتغير حجمه وينمو بفعل العوامل الوراثية والتقدم في العمر، والعقل يصيبه التغير فينمو ويتطور مع الزمن في ضوء التعليم والتجارب التي تعرض لها الإنسان في سنوات عمره.

ويعتبر علماء النفس أن الارتقاء يعني زيادة في التعقيد وتنظيم العمليات والبناء وذلك نتيجة لكل من النضج والتعلم، وهو يشير إلى سلسلة التغييرات المتتالية التي تحدث في زمن معين، كنتيجة للتفاعل بين العوامل البيولوجية والبيئية)[2].

والارتقاء يعني ارتقاء التفكير الذي يسهم التعليم في نضجه، وإكساب الوعي والتزود بالقيم التي تنتفي معها كل الأفكار الضحلة والبسيطة المرتبطة بالقومية أو القبلية أو

[1]– د. ميشال جرس، مرجع سابق، ص 112.

[2]– عبد اللطيف محمد، ارتقاء القيم، عالم المعرفة، ج16، 1992م، ص 34.

العصبية، بحيث يكون الاتجاه العام للرؤية الاجتماعية، متناغمة ومنسجمة ومتطلعة نحو آفاق مستقبلية ومشتركة مع الغايات المثلى للسياسة الوطنية، وفي مقدمتها الحفاظ على وجدة الوطن وتماسك المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

التعليم هو الإكسير والوصفة الفاعلة، للقضاء على علة التمييز والعنصرية، والقبيلة، ونبذ القومية.

فالتعليم هو وسيلة لتحقيق التربية، والتربية هي عملية صناعة عقل الإنساني وتشكيله تشكيلاً آخر، من الجانب المعنوي، وهذا التشكيل نابع من أسس ومقومات، تعدها السلطات التربوية بحنكة وخبرة، لتكون منابع يسترفد منها عقل الفرد، ويتشبع بمبادئها وقيمها وخبراتها ومهاراتها ومفاهيمها الأمر الذي يسهم في تزويد عقله بما يتفق وهذه الاتجاهات التي تتبناها الدولة، لتكون عوامل ربط بين أفراد المجتمع بحيث لا يبقى مجال أو ميدان الأفكار الانفصالية والعنصرية أو القومية.

فالوعي الفكري، وانتشاره بين أفراد الوطن الواحد، لا يمكن أن يحصل إلا من خلال عملية التربية والتعليم، وهي عملية مستمرة ومتداومة، وتسعى إلى استيعاب جميع الأفراد، حتى تتمكن من تغيير الأفكار، وغرس المفاهيم الإيجابية، التي تتفق مع السياق العام للحياة في الكيان السياسي الذي يسمى الدولة.

والوعي العام، يبرز في الناحية الثقافية، أو ثقافة المجتمع، وهي التي تحدد القنوات الأساسية للتفكير الذي ينشر بني الأفراد، والتربية والتعليم هي المناهج الأساسية والمهمة التي تزود المجتمع بالتفكير الذي يسير على ضوء مكونات المنهج الدراسي، والتراث الوطني الذي يعمل على تحقيق القيم المثلى – ومن أبرزها الوحدة الوطنية التي ينتفي معها كل فكر انفصالي أو قومي.

ولابد أن تراعي الدولة، العمل على متابعة السريان العام للثقافة، يوصفها عملية معقدة ومتشابكة، وكثيرة القنوات، حتى لا يكون في سريانها شرحاً كبيراً يعتري التكوين الفكري للمثقف، بسبب افتقاره لعنصر أساس في تركيبة الحياة المعاصرة، ألا وهي

الثقافة العلمية، وهذا يؤدي بدوره إلى قصور ملموس في استيعابه لمعطيات العصر وتياراته، ويبرز معطيات جمة بتمثل معظمها في عدم الانضباط عند التعامل مع القضايا، وفقدان التزام معايير محددة في التحليل والتصنيف، فالوعي الاجتماعي الذي يؤدي إلى التمسك بالوحدة الوطنية، وانصهار القومية في قالب اجتماعي عام شامل للأفراد، لا يمكن صناعته في ظل سيطرة الإعلام، وشبكات التواصل الاجتماع والإعلام المغرض والموجه، والذي يسعى إلى زحزحة الاستقرار والأمن في المجتمعات الإنسانية، كما لابد من الإشارة إلى دور تطبيق القوانين في المجتمع، والعدالة الاجتماعية، التي غالباً ما تترك ثغرات في التماسك الاجتماعي مما يسهم في حراك الأفكار القومية.

فدور التعليم في عملية الاندماج الاجتماعي للأفراد من كل الاثنيات والأعراق والقوميات داخل المجتمع الواحد دور كبير وأساسي ، كما أن التعليم يسهم في بناء وترسيخ الثقافة، وتنظيفها من الشوائب الخاطئة، الملتصقة بالثقافة.

فالتعليم وسيلة لبناء وإعداد الإنسان المنتمي إلى الوطن كما هي أداة لغرس قيم المواطنة وأساس لخلق ظاهرة الانتماء التي هي خيط متين قوى وخفي، يربط بين الأرض الوطن، وما حوى، وبين الإنسان المنتمي إلى هذا الوطن.

وتطبيق القوانين التي تسير الحياة في داخل المجتمع تدعم وتقوي وتنمي عملية الانتماء، فالاستيعاب التام، والانتماء الحقيقي لا يمكن أن يكون إلا بتطبيق العدالة، عبر تنفيذ القوانين، بكل عدالة ، ومساواة. فدولة القانون تعني معاملة الجميع بمعايير واحدة، وهذا يعني، غياب أبعاد دولة القبيلة أو القومية، وترسيخ دولة القانون. فأهم شروط، تلاشي وانتفاء القومية أو العصبية القبلية هو الشعور الجمعي بقيمة العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص، وغياب الامتيازات.

لأن دولة القانون التي تسعى إلى استيعاب القوميات تقوم على المبادئ والقيم الإنسانية، التي يسهم التعليم في نشرها عبر صناعة الوعي، فتسهم في خلق الوحدة والتماسك والاتحاد، من خلال تطبيق العدالة والمساواة والحرية، ومثل هذه القيم هي

التي تعمل على تلاشي الأفكار الانفصالية والعنصرية، وتساعد على الانصهار الاجتماعي، والاستيعاب في الكيان الوطني السياسي، ذلك لأن التعليم يعمل على توسيع المدارك التي توسع التفكير، ويعمل على تعميق المفاهيم، والابتعاد عن الأحكام المسبقة، ونفي المصلحة الذاتية، كما يعمل على التعايش السلمي الذي يقوم على أساس تقبل الأخر كما هو بكل أفكاره وثقافته ومفاهيمه ومعتقداته فالوعي يعمل على تقوية أواصر التقارب بين أفراد المجتمع الواحد من غير الرجوع إلى اعتبارات أخرى التي تسهم في خلق الحواجز بين أراد المجتمع الواحد، وتعمل على إعلاء الانتساب الخاص إلى القومية.

فالقومية على حد ذاتها، ليست عاملاً يهدد التماسك الاجتماعي، أو يعمل ضد الانصهار الاجتماعي، والانتماء إلى الوطن، وإنما المفاهيم التي تنبع من التمسك بالوطنية، وذلك الشعور بالتعالي والتميز والعصبية، هي المفاهيم التي يعمل التعليم على مناهضتها وهدمها، حتى يكون الجميع في الوطن الواحد، لا يهتمون إلا بالانتماء إلى الوطن الأم، والخضوع لقوانين الدولة التي تعمل على استيعاب الجميع ومساواتهم في الحقوق والواجبات.

وقد سجل التاريخ أن التعليم عامل من عوامل استيعاب القوميات، وجمعها في دولة واحدة، بحيث تعيش في تفاهم وتناغم وانسجام، وتعمل على تحقيق الأهداف المرجوة لتقدم الدولة وازدهارها، وكل ذلك بفضل التعليم الذي يمكن أن يحد من تلك النعرات السلبية التي تبرز أحياناً من الأفكار التطرفية لإعلاء القومية، فعلى سبيل المثال دولة سويسرا هي عبارة عن قوميات اجتمعت وتوحدت وعاشت تحت ظل دولة واحدة على الرغم من اختلاف لغاتها وثقافتها، ولم يجمعها أو يوحد بينها إلا عامل التعليم الذي وحد بين مفاهيمها ومداركها، وساوى بين عناصرها أمام القانون الذي خضع له الجميع بفضل الأفق التعليمي.

- **خاتمة:**

إن من البديهي تعدد الاثنيات والأعراف والقوميات والقبائل في الدولة الواحدة، ومن البديهي أيضاً أن تبرز بعض المفاهيم السطحية التي تعمل على تهديد الوحدة الوطنية، وهي تعد من المحظورات التي تضع الكيانات السياسية خطوطاً حمراء عليها.

فتنامي الشعور بالقومية، لا يصب في مصلحة تماسك الأمة، تحت رعاية دولة القانون، التي تعمل جاهدة على نشر التعليم والوعي من أجل استيعاب القوميات في الكيان الاجتماعي، واللحمة الوطنية، لتحقيق الوحدة الوطنية.

ومن خلال هذا البحث الموجز الذي تناول مسألة التعليم ودوره في عملية استيعاب القوميات بالدولة، وقد وصلت الدراسة المتواضعة والموجزة إلى النتائج التالية :

1. إن الدولة هي كيان سياسي اجتماعي يقوم على عناصر معينة.
2. إن الشعب هو أحد عناصر تكوين الدولة.
3. إن الشعب في الدولة يتألف من قوميات وأعراق وقبائل متعدد ومختلفة.
4. إن وجود القومية في دولة ما، ظاهرة اجتماعية طبيعية.
5. إن استفحال نعرة القومية، يعد عاملاً من عوامل عدم التماسك الاجتماعي في الدولة.
6. إن عملية إخضاع القومية بالطرق التقليدية التي توظف العنف يسهم في زعزعة الاستقرار الاجتماعي، ويهدد الوحدة الوطنية.
7. إن من أخطار القوميات على الدولة، التهديد بالانفصال.
8. إن المنظمات العالمية والدول تسعى إلى اعتماد التربية والتعليم لنشر الوعي القومي.
9. إن التعليم يعمل على إكساب الأفراد القيم والمبادئ السامية، التي تسهم في تماسك المجتمع، ووحدة الدولة.

10. التعليم يعمل على استيعاب القوميات في الدولة.

11. إن اعتماد القيم الإنسانية، كالعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، تسهم في تقوية عملية استيعاب القوميات والقبليات.

12. إن التعليم يسهم في غرس المفاهيم، وتنقية الأفكار، من الشوائب السلبية التي تؤدي إلى التمزق والتفكك في لحمة الكيان الاجتماعي والوطني.

- **توصيات:**

توصي الباحثة بالتالي:

- تكثيف عمليات التعليم والتعلم في كل أرجاء المجتمعات التي تعاني من مشكلة القوميات والأقليات.
- السعي الجاد للدول لتطبيق القوانين على الجميع، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، لتحقيق عملية الاستيعاب عبر القناعة الفردية والاقتناع التام.
- دعم الوعي القومي الوطني عبر وسائل الإعلام المختلفة والوسائل الثقافية الفنية، لترسيخ روح المواطنة والحفاظ على التماسك الاجتماعي.

- **اقتراحات :**

تقترح الباحثة ما يلي:

- طبع ونشر الدراسات والبحوث التي تتناول ظاهرة المعاملة مع القوميات والأقليات والقبليات بطريقة إيجابية.
- عقدة الندوات والمحاضرات لبث الوعي الوطني في مجال استيعاب القوميات والأقليات.
- تكثيف الدورات في ميدان تطبيق القوانين على جميع أفراد المجتمع لتحقيق العدالة والمساواة ن وإبراز مقومات الدولة القانونية.
- دعم الثقافات الخاصة بالقوميات، والحفاظ عليها عبر إقامة المهرجانات والمعارض الوطنية، لنشرها في أرجاء المجتمع الوطني.

- **المصادر والمراجع :**

1. أطلس أفريقيا، تشاد – دار النشر، جاغوار، باريس، فرنسا– ط 2013م.
2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 26.
3. جرجس ميشال جرجس، معجم مصطلحات التربية والتعليم، دار النهضة، بيروت، 2005م.
4. عبد الرحمن بن خلدون، كتاب المقدمة، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان 1991م.
5. عبد اللطيف محمد، ارتقاء القيم، عالم المعرفة، ج16، 1992م.
6. فراس سواج، دين الإنسان – منشورات دار علاء الدين، دمشق – سوريا 2002م.
7. كمال الدين زايدان، الأبعاد الخفية للتربية، دار الإبداع، العراق، 1986م.
8. وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، الصادرة عن مجلس النواب، المادة العاشرة.
9. اليونيسكو تقرير لجنة الخبراء المشتركة بين الأيلو واليونيسكو في الدورة الخامسة يناير 1988م.